

## مفهوم العلة التسموية ووجودها في الدرر السبع التسموي

عما وسعدي الطيب

معيد بقسم اللغة العربية - كلية الآداب جامعة أسوان

## المبحث الأول

### مفهوم العلة في اللغة والاصطلاح

أولاً: مفهوم العلة في اللغة :

إذا تأملنا في معاجم العربية نجد أن العلة من الناحية اللغوية لها معانٍ متعددة، وفقاً لما تشير إليه مادة (علل)، ونوجز هذه المعاني فيما يلي: -

١. المرض: فقد جاء في كتاب العين للخليل بن أحمد " العلة: المرض، وصاحبها معتل... والعليل: المريض" (١).

وجاء أيضاً في لسان العرب العلة بمعنى المرض " عَلَّ يَعِلُّ واعتل أي مرض، فهو عليل، وأعله الله، ولا أهلك الله أي لا أصابك بعلة" (٢).

٢. التلهي والتشاغل: ورد في الصحاح للجوهري أن العلة " حدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه شغله الأول...، وعله بالشيء، أي لهاه به، كما يعلل الصبي بشيء من الطعام يتجزأ به عن اللبن، يقال: فلان يعلل نفسه بتعلّة. وتعلل به، أي تلهي به وتجزأ" (٣).

٣. العائق: جاء في القاموس المحيط " واعتله اعتاقه عن أمر أو تجني عليه" (٤)، وهذا المعنى قريب من المعنى السابق.

٤. العذر: ورد هذا المعنى في لسان العرب لابن منظور مستدلاً بحديث عاصم بن ثابت " ما علّتي وأنا جلدٌ نابلٌ؟ أي ما عذري في ترك الجهاد ومعني أهبة القتال،

(١) كتاب العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد،

منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠م، ١/٨٨، مادة (ع.ل.ل)

(٢) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، د.ت، مج ١١، ص ٧١، مادة (ع.ل.ل)

(٣) الصحاح، للجوهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، الطبعة الأولى،

١/٤٤٦، مادة (ع.ل.ل)

(٤) القاموس المحيط، للفيروز أبادي، دار الجيل، بيروت، د.ت، ٢١/٤، مادة (ع.ل.ل)

فوضع العلة موضع العذر. وفي المثل: لا تُعَدُّ خرقاً علة، يقال هذا لكل معتلٍ ومعتذر وهو يقدر<sup>(١)</sup>.

٥. التتابع والتكرار: ذكر ابن منظور في لسان العرب " العَلُّ والعَلَلُ: الشربة الثانية، وقيل: الشرب بعد الشرب تباعاً...، وَعَلَّتْ الإِبِلُ تَعَلُّ وتَعَلُّ إذا شربت الشربة الثانية...، والتعليل: سَقِيَ بعد سَقِيٍّ وجنِي الثمرة مرة بعد أخرى. وَعَلَّ الضارب المضروب إذا تابع عليه الضرب؛ ومنه حديث عطاء أو النخعي في رجل ضرب بالعصا رجلاً فقتله قال: إذا عَلَّه ضرباً ففيه القَوْدُ أي إذا تابع عليه الضرب، من عَلَّ الشرب"<sup>(٢)</sup>. واعتقد أن هذا المعنى مأخوذ من العَلَل أي الشرب وليس من العلة.

وفي أساس البلاغة: " علل: سقوا إبلهم عَلَّاً بعد نهل. وعاللت الناقة: حلبتها صباحاً ومساءً وظهراً. ومن المستعار: عَلَّه ضرباً إذا تابع عليه الضرب. وسئل تابعي عن ضرب رجلاً فقتله فقال: إذا عَلَّه ضرباً ففيه القَوْد"<sup>(٣)</sup>.

٦. الطرود والتجدد: قال الجرجاني: " العلة لغة: عبارة عن معنى يحلّ بالمحلّ فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمي المرض علة، لأن بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف"<sup>(٤)</sup>.

٧. الحجة والدليل: جاء في المصباح المنير " وَأَعْتَلَّ إِذَا تَمَسَّكَ بِحُجَّةٍ ذَكَرَ مَعْنَاهُ الْفَارَابِيُّ، وَأَعَلَّهُ جَعَلَهُ ذَا عِلَّةٍ وَمِنْهُ إِعْلَالَاتُ الْفُقَهَاءِ وَاعْتِلَالَاتُهُمْ"<sup>(٥)</sup>. أي أدلتهم في مسائل التشريع.

(1) لسان العرب، مج ١١، ص ٤٧١

(2) لسان العرب، مج ١١، ص ٤٦٧-٤٦٨

(3) أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: فريد نعيم وشوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص ٥٦٤

(4) كتاب التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، د.ت، ص ٢٠١

(5) المصباح المنير، للفيومي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، د.ت، الطبعة الثانية، ص ٢٢٦

٨. السبب: فيقال هذا علة لهذا، أي سبب له، وقد صرح ابن منظور أن العلة ترد بمعنى السبب مستدلاً بمقولة عائشة - رضي الله عنها - حيث تقول: " كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَضْرِبُ رِجْلِي بَعْلَةَ الرَّاحِلَةِ أَي بِسَبَبِهَا، يُظْهِرُ أَنَّهُ يَضْرِبُ الْبَعِيرَ بِرِجْلِهِ، وَإِنَّمَا يَضْرِبُ رِجْلِي"(١).

### ثانياً: مفهوم العلة في الاصطلاح:

تعد العلة سمة من سمات الفكر الإنساني تتضح إلتها أكثر مع نضج الإنسان، وتتحدد مع توسع تفاعلها لحياتي وعلاقاته بعناصر الكون ومظاهره ، وينزع فيها العقل منزح التدقيق في دائرة الخضم البنائي للمعرفة والإبداع والجدل المحتدم بين حضارات الشعوب وثقافاتهما؛ ومن ثم أصبحت العلة " ركناً هاماً من أركان مناهج البحث في العلوم التي وُجدت في البيئة الإسلامية إبان ازدهارها، سواء في علم الكلام، أو في علم أصول الفقه، أو في الدرس اللغوي للعربية"(٢).

ومن هذا المنطلق تتعدد التعريفات الاصطلاحية للعلة، حيث تتقاسم هذا المصطلح عدة علوم إنسانية، ما بينها شرعية ولغوية، وكلامية، وذلك ما نود معرفته فيما يلي: -

#### ١. العلة عند علماء أصول الفقه:

اختلفت طبقات الأصوليين في تعريف العلة تبعاً لمرجعياتهم المذهبية إلى أقوال(٣): -

(الأول) أنها المعرفة للحكم بأن جُعلت علامة علي الحكم في الفرع واختاره صاحب المنهاج وغيره(١).

(1) لسان العرب، مج ١١، ص ٤٧١

(2) التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة أبتومولوجية، د. جلال

شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ٧

(3) انظر: تسهيل الوصول إلي علم الوصول، محمد بن عبد الرحمن عيد المحلاوي، مطبعة مصطفى

الباب الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٤١هـ، ص ١٨٩، وانظر أيضاً: تعليل الأحكام، د. محمد مصطفى

شليبي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص ١١٢-١٢٠

(الثاني) أنها الموجبة للحكم بذاتها لا بجعل جاعل، وهذا قول المعتزلة المبني على التحسين والتقيح العقليين.

(الثالث) أنها الموجبة للحكم على معني أن الشارع جعلها موجبة بذاتها، وبه قال الغزالي.

(الرابع) أنها الباعث على التشريع بمعنى أنه لا بد أن يكون الوصف مشتملاً على مصلحة صالحة لأن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم من جلب نفع إلى العباد أو دفع ضرر عنهم، وهذا مذهب الأمدي وابن الحاجب.

وقد ناقش الدكتور عبد الحكيم السعدي هذه التعريفات، ورأي أن أقرب التعريفات للعلة عند الأصوليين هو التعريف الذي يشرح العلة بما يتحقق عنده المصلحة المقصودة للشارع من شرع الحكم؛ لذا فقد خرج بتعريف جامع للتعريفات السابقة، فقال: "العلة: هي ما ظهر وانضبط مما جعله الشارع موجباً للحكم ومعرفاً له<sup>(٢)</sup>."

ويعد البحث في العلة وأحكامها من أهم الموضوعات في أصول الفقه، بل يكاد يكون أهمها على الإطلاق إذا ما لاحظنا أن القياس لا يتحقق إلا بها، وبواسطتها تنتقل الأحكام الشرعية وتتعدى من الأصول إلى الفروع، وكيفية استنباطها واستخراجها حاصل بالاجتهاد، "فما من مجتهد أو فقيه إلا ويكون التعمق في هذا البحث من أهم متطلبات أمره في الاجتهاد واستنباط الأحكام"<sup>(٣)</sup>.

## ٢. العلة عند علماء الكلام:

أما عند هؤلاء فهي في مطلق معناها "ما يحتاج إليه الشيء، إما في ماهيته كالمادة والصورة، أو في وجوده كالغاية والفاعل والموضوع، وذلك الشيء المحتاج

---

(1) صاحب المنهاج هو البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ، وذهب الي هذا الرأي أيضا الفخر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ في محصولة، وجمال الدين الأسنوي المتوفى سنة ٧٢٢هـ في شرحه علي المنهاج. انظر: تحليل الأحكام، ص ١١٢- ١٢٢

(2) مباحث العلة عند الأصوليين، د. عبد الحكيم السعدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٠م، الطبعة الثانية، ص ٧٠

(3) المرجع السابق، ص ٧١٦

يسمي معلولاً<sup>(١)</sup>، فإن كان جميع ما يحتاج إليه الشيء فهو العلة التامة، وإن كان بعض ما يحتاج إليه الشيء، فهو العلة الناقصة<sup>(٢)</sup>، ويدخل في العلة التامة الشرائط وزوال الموانع، والعلة الناقصة أربعة أقسام: صورية، ومادية، وفاعلية، وغائية، وذلك أن العلة الناقصة إما أن تكون جزءاً من المعلول أو خارجة عنه إذ يمتنع أن تكون نفس المعلول.

والأول: -أي كونها جزءاً من المعلول- إما أن يكون المعلول به بالفعل وهو الصورة كصورة السرير بالنسبة إليه، أو يكون المعلول به بالقوة وهي المادة كالخشب بالنسبة إلى السرير.

والثاني: -أي كونها خارجة عن المعلول- إما أن تكون مؤثرة في وجوده بأن يكون وجود المعلول منها وهو الفاعل كالنجار بالنسبة إلى السرير، أو تكون مؤثرة في مؤثرية الفاعل أي الفاعل لأجله صار فاعلاً وهو الداعي والغاية<sup>(٣)</sup>.

### ٣. العلة عند علماء النحو:

تنوّعت تعبيرات النحويين القدماء والمحدثين في تعريف العلة، فقد عرفها الرماني (ت ٥٣٨٤هـ) بأنها " تغيير المعلول عما كان عليه"<sup>(٤)</sup>، أي أن هذا التغيير خروج

---

(١) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، الطبعة الأولى، مج ٣، ص ٣١٩، وانظر أيضاً: كتاب التعريفات، ص ٢٠١

(٢) انظر: المواقف، عضد الدين الإيجي، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د.ت، ص ٨٥، وانظر أيضاً: كشاف اصطلاحات الفنون، مج ٣، ص ٣٢٠

(٣) انظر: شرح مطالع الأنظار على متن طوابع الانوار، للأصفهاني، المطبعة الخيرية، ١٣٢٣هـ، الطبعة الأولى، ص ٦٨، وانظر أيضاً: كشاف اصطلاحات الفنون، مج ٣، ص ٣٢٠-٣٢١، وانظر أيضاً: كتاب التعريفات، ص ٢٠٢

(٤) الحدود في النحو، للرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان (الأردن)، ١٩٨٤م، الطبعة الأولى، ص ٦٧

عن الأصل، إذن " للعلة ارتباط بالأصل، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة" (١)، ولأن " من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل" (٢). ويذهب الدكتور مازن المبارك إلي أن العلة في النحو " هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم. أو بعبارة أخرى هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة" (٣)، وهذا الزعم يبنني على إطار نظري، وعلى أصول عامة وأسس علمية لا خبط عشواء.

ونلاحظ أن الدكتور مازن المبارك يعمم الزعم على النحاة كلهم، في حين أنا نجد من النحاة من يري أن العرب كانوا يتكلمون سليقة من غير ملاحظة، لذلك يذهب الباحث إلي أنه لم يصل شيء يدل على أن العرب عرفت علل كلامها كلها، وما قاله النحويون عن العرب: " من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا" (٤)، إنما هو ادعاء علي العرب، وفيه تصحيح لتلك الدعوي.

ويري الدكتور محمود سليمان ياقوت أن العلة النحوية " هي الركن الثالث من أركان القياس النحوي الذي يتألف من الأصل والفرع والعلة والحكم، وهي عبارة عن الوظيفة النحوية التي تجمع بين الأصل (المقيس عليه) والفرع (المقيس) والتي يتم على أساسها إعطاء حكم الأصل للفرع. ومن أمثلة ذلك أن الفعل المضارع أعرب؛

- 
- (1) الأصول، دراسة أستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٦١
- (2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين عند البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٥م، الطبعة الرابعة، ٣٠٠/١
- (3) النحو العربي-العلة النحوية: نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٤م - ١٣٩٣هـ، الطبعة الثالثة، ص ٩٠
- (4) الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، الطبعة الرابعة، ٢٣٨/١

لأنه يشابه اسم الفاعل في عدد الحروف ونسق الحركات والسكون وجواز الإحلال فيما بينهما، قال تعالى: " وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ <sup>(١)</sup>؛ أي لحاكم <sup>(٢)</sup> .

وذكر الدكتور عبد القادر المهيري عند حديثه عن (كتاب علل النحو لابن الوراق) " أن العلة في معناها الأول هي السبب الذي يمكن من جمع معطيات لغوية متفرقة والمقارنة بينها لاستنباط حكم يعمها أو قاعدة تجمع شملها فبواسطتها تتسنى ممارسة القياس والقياس طريق إليالتعميم <sup>(٣)</sup> .

ويذهب الدكتور محمد خان إلي أن " العلة هي السبب الذي يوجب الحكم للفظ ما، فيندرج ضمن شبيهه لتحصيل القاعدة <sup>(٤)</sup> .

وقد عرفها الدكتور محمد خير الحلواني بأنها" تفسير الظواهر اللغوية، والنفوذ إلي ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلي المحاكمة الذهنية الصيرف <sup>(٥)</sup> .

ويبدو أن العلة النحوية نوع من الاستدلال الذهني يتمثل في البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية والأحكام النحوية.

وقد عرف الدكتور حسن خميس الملخ التعليل في النحو بأنه تفسير إفتراضي يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة. فهو تفسير، لأن التفسير هو الكشف عن المراد من اللفظ نحوياً سواء كان ذلك ظاهراً في المراد، أو غير ظاهر، فمن الظاهر تعليل رفع كلمة (زيد) في جملة: (جاء زيد) بأنها

(1) سورة النحل، آية ١٢٤

(2) أصول النحو العربي، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٦٢٥-٦٢٦

(3) كتاب علل النحو لابن الوراق، د. عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، العدد ١٢٠، ص ١١، نقلا عن: مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشاف معجمي، د. أشرف ماهر النواجي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٠

(4) أصول النحو العربي، د. محمد خان، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، ٢٠١٢م، ص ١٠٠

(5) أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١١، الطبعة الثانية، ص ١٠٨



فاعل، ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم (أن) المخففة الناصبة للمضارع، مع أن الأصل النظري لعملها الجزم، بأنها شابهت (أن) الناصبة للاسم، فنُصِّيت (١).  
ويذهب في موضع آخر إلى أن " تقييد التفسير بأنه افتراضي يشير إلى أن لعملية التعليل ركنين: العلة، والمعلول، فالعلة دليل يقترب بالمعلول لتفسيره نحوياً، ويسميتها بعض النحاة سبباً، أو وجهاً. والمعلول مدلول عليه بالعلة المفسرة لحكمه المستعمل، كجر الاسم بحرف الجر، أو لحكمه النظري المهمل، كوجوب جر إنّ واخواتها للمبتدأ" (٢).

والجدير بالذكر أن " العلة في النحو غير العلة في نظريته، ذلك أنها في النحو تطبيقية تؤلف بين القواعد في الإعراب والبناء وتقدير الحركات وتفسير التشابه الإعرابي مع اختلاف الوظيفة النحوية، ومراعاة دلالة الحال ومواضع الخطاب الكلامي الناجز، لكنها في نظرية النحو وسيلة منهجية في تفسير انسجام النظام النحوي تحقق الترابط بين التصور النظري للغة والاستعمال الفعلي لها" (٣).

ويمكن في النهاية أن نستنبط تعريفاً موجزاً للعلة النحوية، فهي عبارة عن مقابيس وقواعد مستنبطة من استقراء كلام العرب بقصد فهم النظام النحوي وتناسق عناصره من خلال القرائن اللفظية والمعنوية والمقامية الموجودة في الكلام، كما أنها بحث عن الأسباب التي تحكم الظواهر اللغوية المختلفة حتى يتسنى لنا فهم هذه الظواهر والإحاط بها والقياس عليها وفق أسس مضبوطة نابعة من كلام العرب. والذي يعيننا في هذا المقام أمران، وهما: -

الأول: يلاحظ أن الجذر (ع ل ل) معانٍ مختلفة، إلا أننا لم نجد من بين هذه المعاني جميعها، ما يتفق والمعنى المقصود من العلة النحوية، سوي معني واحد، وهو السبب، والعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي واضحة جلية لمن يمعن النظر فيهما، فالعلة النحوية سبب في مجئ الأحكام وثبوتها على صورة مخصوصة.

(١) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس الملح، دار الشروق،

عمان (الأردن)، ٢٠٠٠، الطبعة الأولى، ص ٢٩-٣٠

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠

(٣) المرجع السابق، ص ١٦

الثاني: أن العلة النحوية من حيث التقعيد والتنظير لا تخرج عن المقصود بالتعليل عند أهل المناظرة (علماء الكلام والفقهاء)، ولا غرابة في ذلك؛ فقد تأثر النحاة بمناهج علماء الكلام والفقهاء، وهذا ما سنفصله فيما بعد.

ثالثاً: الفرق بين العلة والسبب:

جاء في لسان العرب أن السبب هو " كل شيء يتوصل به إلى غيره"<sup>(١)</sup>، وفي القاموس المحيط هو " الحبل وما يتوصل به إلى غيره"<sup>(٢)</sup>، وقد عرّفه ابن السمعاني (ت ٦٨٤هـ) بأنه " مقدمة يعقبها مقصود لا يوجد إلا بتقديمها فلا أثر لها فيه ولا في تحصيله وهذا كالحبل سبب للوصول إلى الماء ثم الوصول بقوة النازح لا بالحبل وكذلك الطريق سبب للوصول إلى المكان الذي يقصده ثم الوصول لا يكون بالطريق بل بقوة الماشي"<sup>(٣)</sup>.

يتحدث أبو هلال العسكري عن الفرق بين العلة والسبب فيقول: " أن من العلة ما يتأخر عن المعلول، كالربح وهو علة التجارة يتأخر ويوجد بعدها، والدليل على أنه علة لها أنك تقول إذ قيل لك: لم تتجر؟ قلت: للربح.

وقد أجمع أهل العربية أنّ قول القائل لم؟ مطالبة بالعلة لا بالسبب، فإن قيل: لما أنكرت أن الربح علة لحسن التجارة، وسبب له أيضاً، قلنا: أول ما في ذلك أنه يوجب أن كل تجارة فيها ربحٌ حسنة، لأنه قد حصل فيها علة الحسن، كما أن كل ما حصل فيه ربح فهو تجارة، والسبب لا يتأخر عن مسببه على وجه من الوجوه ألا تری أن الرمي الذي هو سبب لذهاب السهم لا يجوز أن يكون بعد ذهاب السهم"<sup>(٤)</sup>.

(1) لسان العرب، مج ١، ص ٤٥٨، مادة (س ب ب)

(2) القاموس المحيط، للفيروز أبادي، مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، الطبعة الثامنة، ٩٦/١

(3) قواطع الأدلة في الأصول، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي السمعاني، تحقيق:

محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م، الطبعة الأولى، مج

٢، ص ٢٧٢-٢٧٣

(1) الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة،

القاهرة، دت، ص ٧٣

فاللغويون قد وضعوا مقياساً للتفريق بين العلة والسبب يعتمد على السؤال بـ (لم)، ويكون مطالبة بالعلة لا بالسبب.

أما علماء الكلام فلا يفرقون بين العلة والسبب، إذ يطلقون مصطلحا السبب والعلة على معني واحد، وهو ما يحتاج إليه شيء آخر<sup>(١)</sup>.

بينما يفرق بينهما أهل الشرع وأصحاب المعاني، فأهل الشرع يرون أنهما " يفترقان من وجهين، أحدهما: أن السبب ما يحصل الشيء عنده لا به، والعلة ما يحصل به، والثاني: أن المعلول يتأثر عن علته بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم علي وجوده، والسبب إنما يُفرضي إلى الحكم بواسطة أو بوسائط ولذلك يترأخى الحكم عنه حتى تُوجد الشرائط أو تنتفي الموانع، وأما العلة فلا يترأخى الحكم عنها إذ لا شرط لها بل وُجدت أو جبت معلولها بالاتفاق، وما يُفرضي إلى شيء إن كان إفضاؤه داعياً سُمي علةً، وإلا سمي سبباً محضاً. وقد يراد بالسبب العلة، كما يقال: النكاح سبب الحل، والطلاق سبب لوجوب العدة شرعاً كما ذهب إليه بعض الفقهاء"<sup>(٢)</sup>.

أما أصحاب علم المعاني فيفرقون بينهما بأن العلة تطلق على ما يوجد شيئاً، والسبب على ما يبعث الفاعل على الفعل<sup>(٣)</sup>.

أما النحويون فنجد بعضهم يجعل السبب بمعنى العلة، ومنهم ابن يعيش حيث يقول في تعريف المفعول لأجله إنه " علةٌ وسبب لوقوع الفعل"<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر أكثر النحاة بآء التعليل استغناء عنها بآء السببية؛ لأن التعليل والسبب عندهم سيان؛ من هنا كان تمثيلهم بما مثل به ابن مالك للتعليل<sup>(٥)</sup>.

(2) الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت،

١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ١/٥٠٥

(3) المرجع السابق، ١/٥٠٤

(4) المرجع السابق، ١/٥٠٥

(5) شرح المفصل، لابن يعيش، صححه وعلق عليه: حواشي نفيسة، المطبعة المنيرية، القاهرة،

(د.ت)، مج ١، ج ٢، ص ٣٦٦

(1) الجنيّ الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد

نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، الطبعة الأولى، ص ٣٩-٤٠

كما أن هناك بعض النحاة يفرق بينهما، حيث وضعوا مقياساً للتفريق يقوم علي اللزوم وعدمه، فالعلة من شأنها اللزوم والإيجاب عند وجودها، بخلاف السبب؛ لأنه قد يمكن الرجوع إلي الأصل مع وجوده، يبدو ذلك جلياً عند ابن جني في قوله في باب (ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوّزة): " اعلم أن أكثر العلل عندنا ميناها علي الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ؛ والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعِلُّ هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب.

وضرب آخر يسمي علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوّز ولا يُوجب. من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز، لا علة الوجوب؛ ألا تری أنه ليس في الدنيا أمر يُوجب الإمالة لابد منها، وأن كل مُمالٍ لعلّة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالاته مع وجودها فيه. فهذه إذاً علة الجواز لا علة الوجوب"<sup>(١)</sup>.  
وقد عبّ السيوطي علي كلام ابن جني فقال: " فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأنّ ما كان موجباً يُسمي علة، وما كان مجوّزاً يسمي سبباً"<sup>(٢)</sup>.  
ويري الدكتور تمام حسان أن الفرق بين العلة والسبب فرق في " التأثير "، فالحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمًا، ولكنه لا يدور كذلك مع السبب"<sup>(٣)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أنه يمكن أن يقتصر على مصطلح التعليل دون المصطلحات المرادفة له؛ وذلك لأنه يمكن أن يشملها جميعاً إذا ما صرفنا النظر عن تلك المحاولات التي انصبّت على التمييز بين العلة والسبب، أو تلك التي حاولت التوفيق بينهما"<sup>(٤)</sup>.

(2) الخصائص، ١/١٦٥

(3) الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م، ص ٢٧٢

(4) الأصول، ص ١٦٥

(3) المكونات التركيبية والدالية لظاهرة التعليل في العربية، د. طه محمد الجندي، مجلة كلية دار العلوم، العدد ٢٧، ص ١٤

## المبحث الثاني دوافع العلة في الدرس النحوي

تعد العلة سمة من سمات البحث العلمي، فالغاية الأساسية التي يتطلع إليها كل علم هي البحث في أسباب الظواهر ومحاولته تفسير القواعد والنظريات، وقد كان علم النحو من أهم العلوم التي احتلت فيه العلة مكانة بارزة، وقد كانت هناك بعض الدوافع التي دعت إلى وجودها وجعلتها العصب الرئيسي للنحو، وهي: -

### طبيعة العقل البشري:

إن من طبيعة الإنسان الراسخة حب البحث والاطلاع، والكشف عن أسرار هذا الكون، والسيطرة على الظواهر المحيطة به، "ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزيئات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية" (١).

"ولما كان من طبيعة الإنسان منذ طفولته أن يسأل عن سبب لكل ما يراه، سبب وجوده وسبب نشوء ما يحيط به من مظاهر الحياة، ويبحث عن علل لها تفسيرها وترتبط بعضها ببعض الآخر وتبين أحوالها وفائدتها وتأثيرها، وجدناه يطبق ذلك على كل ما يمر به وعلى مدي سني حياته وتطور إدراكه وعلى اختلاف العلوم التي يتعلمها. يعلل الظواهر الطبيعية في الأحياء والجوامد، يعلل الظواهر العقائدية وما يتبعها من أحكام ونتائج، ويعلل ما يبدو في اللغة التي يستعملها أداة للتفاهم. محاولاً أن يجد علة لكل صورة من صور التعبير" (٢).

ولا شك أن ظهور الإسلام قد أحدث نقلة منهجية في المستوي الفكري من الكون والحياة، فنظرات العربي في الجاهلية كانت في الطبيعة وفي الإنسان لا تربطها رابطة، وتجارب مروية من غير امتحان واعتماد على درس، يعوزها التنظيم، وتفقر إلى الدقة. أما هو في عصر صدر الإسلام إلى قبيل الدولة العباسية فإن الفكر العربي

(١) النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ص ٥١

(٢) دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، د.ت، الطبعة الأولى،

صار ينحو في المسائل المطروقة منحي يتسم بنظر أدق مواكباً سنن التطور متأثراً بما قد جدّ بسبب نزول القرآن الكريم" (١).

ولا شك أن الإسلام قد أفاد العرب ثقافياً ووسع لهم مداركهم وجعل نظرهم في تعليل الأشياء تختلف عما كانت عليه بمستوي أو بأخر، حيث حثّ القرآن إلى النظرة العميقة في مختلف المجالات، عملاً بقوله: "أَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ" (٢)، وقوله عز وجل: " أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ {١٧} وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ" (٣)، وغيرها من الآيات التي تحث العقل علي النظر في الكون، ولهذا وجد الإنسان العربي نفسه مدفوعاً إلى النظر والعلم والتدبر والمعرفة. وقد شمل هذا الأسلوب جانباً مهماً من جوانب حياة الإنسان ألا وهو اللغة، " فإنه من البديهي أن يكون مما تساءل عنه العربي أساليب لغته من حيث تفاوت درجات بلاغتها ومعاني مفرداتها من حيث ارتباطها بدلائل الإعراب والصيغ. ولقد أوتي العربي من رهافة الحس ونقاء الفكر ما يؤهله لأن يتذوق مظاهر القوة والجمال في لغته وأن يعلل لهذا التذوق" (٤).

ومن هذا المنطق فإنه " من الطبيعي أن ينصرف دراس اللغة العربية إلى إيجاد علة لكل ما يراه من أحكام. فللمفروض سبب، وللمنصوب علة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدف. ولكل ما حُذف أو قُدّم أو أُخّر علة لا بد من معرفتها حتى نكون مدركين للغة وواقعها. لذلك ليس بدعاً أن نري نشوء العلة النحوية مصاحباً لنشوء البحث النحوي ووضع أحكامه وقواعده، وليس مستغرباً أن ينسب التعليل إلى علماء العربية الأوائل" (٥).

(١) دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، د. السعيد شنوقه، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٣٠هـ -

٢٠٠٩م، الطبعة الأولى، ص ٢٠

(٢) سورة الأعراف، آية ١٨٥

(٣) سورة الطارق، آية ٥

(٤) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، د. بكري عبد الكريم، دار الكتاب

الحديث، الجزائر، ١٩٩٩م، الطبعة الأولى، ص ٤٣

(٥) دراسات في كتاب سيبويه، ص ١٥٥

ومهما يكن من أمر فإن البحث عن العلة قديم قدم البشرية، وُجد يوم وجد العقل البشري، فلم تكن الدراسة اللغوية والنحوية بدعاً في التعليل الذي كان النحاة يلجئون إليه أثناء وضع القواعد اللغوية العامة؛ ليُظهروا ما يتوصلون إليه من نتائج لغوية في صورة معقولة متفقة مع منطق اللغة المدروسة وملائمة لنفسية المتكلمين بها وبيئتهم وزمانهم، وهذا كله من أجل إظهار مدي خضوع تلك الأحكام للظواهر اللغوية.

المحافظة على القرآن الكريم من الزلل والحن:

يري كثير من الباحثين أن الدراسة النحوية قد نشأت لخدمة الدين الإسلامي، و"الغيرة على القرآن الكريم، وصونه من التحريف على أسنة الأعاجم" (١)، و"الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة" (٢).

"قبعظ ظهور الدين الإسلامي ودخول الأجناس الأخرى فيه بأعداد كبيرة واختلاط العرب بالعجم، ومانتج عن ذلك من فساد السلائق السليمة والتواء الفطر القويم؛ هرع علماء اللغة للذيادة عن لغة القرآن وصيانتها مما قد يتسرب إليها من لحن أو يتحيقها من وهن" (٣)، ولذلك اتجهوا إلى فكرة كان لها عظيم الأثر في الحفاظ على القرآن الكريم ولغته المقدسة شامخين حتى الآن وهي فكرة (التعليل).

وفي ضوء هذا السياق يقول الدكتور علي أبو المكارم : " من الحقائق المسلمة لدينا أن العلل النحوية قد نشأت استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية، دون أن تتأثر بمؤثر خارجي غير عربي" (٤)، ويقصد الدكتور علي أبو المكارم بعدم تأثر العلل النحوية بالمؤثرات الخارجية في المراحل الأولى للتعليل، لأن هدف النحاة في تلك المرحلة كان تسويغ الموجود، ولم يحدث التجاوز في الأخذ بالعلوم الفلسفية والكلامية

(١) فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، الطبعة الثالثة، ص ١١٢

(٢) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت، الطبعة الثامنة، ص ١١

(٣) ابن الأنباري وجهوده في النحو، جميل ابراهيم علوش، (رسالة دكتوراه)، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٧٧م، ص ٢٦٦

(٤) تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٠٥

إلا فيما بعد، " ولكن هذا الهدف الواضح ما لبث أن تغير تحت تأثير الأفكار المنطقية والميتافيزيقية اليونانية، فصار التعليل محور البحث النحوي في القياس بمفهومه الجديد المستمد من المنطق " (١).

ومن الجدير بالذكر أن التعليل النحوي لم يكن قائماً إلا بعد تفشي اللحن وشيوعه على ألسنة الناس، وبخاصة عندما تجاوز هذا اللحن الأجانب الداخلين في الإسلام إلى العرب الخُص عند قراءة القرآن، فكان التعليل بمثابة رد الفعل المباشر لتسرب اللحن إلى اللغة والقرآن علي وجه الخصوص، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع ضوابط عملية تُحفظ عليه نصوصه، وتُسَهّل على من لم يكن متمكناً من العربية قراءته" (٢).

" وتُسند معظم الروايات التاريخية إلى أن أبا الأسود الدؤلي (ت ٥٦٩) أنه أول من بدأ يفكر في دفع خطر اللحن عن القرآن واللغة" (٣)، وأن الخطوة الأولى التي خطاها في هذا السبيل هي (نقط المصحف)، والسبب الذي دفع به إلى ذلك أنه مرّ برجل يقرأ القرآن فقال: " أنّ الله بريء من المشركين ورَسُولُهُ" (٤)، بكسر اللام من (رسوله) بالعطف علي (المشركين) أي أنه غير المعني؛ لأن (رسوله) مرفوعة، فوصل هذا الخبر إلى سيدنا علي - رضي الله عنه - فأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع قواعد للعربية تحفظها من اللحن والفساد، "فوضع أبو الأسود الدؤلي قواعد النحو العربي وأخذ الدارسون عن أبي الأسود أصول قواعد العربية فكانت الأساس الأول الذي أُقيم عليه صرح الدراسات اللغوية والأدبية" (٥)، ويعد هذا الصنيع عملاً جليلاً لأنه أحاط نصوص القرآن بسياج منيع من التعليل يمنع اللحن فيه.

(١) المرجع السابق، ص ١٠٦

(٢) اللغة والنحو، د. حسن عون، مطبعة رويال، الإسكندرية، ١٩٥٢م، الطبعة الأولى، ص ٢١١

(٣) العربية وعلم اللغة النبوي، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦م، ص ١٦

(٤) سورة التوبة، آية ٢٣

(٥) شواهد الشعر في النحو العربي من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، شكفته نسرین بنت قاضي قمر الدين، (دكتوراه الجامعة الإسلامية العالمية)، إسلام آباد

١٤٢١هـ - ٢٠٠٨م، ص ٢٨



هناك اتجاه آخر يذهب إلى أن اللحن وحده لا يفسر نشأة النحو العربي ونشأة التعليل فيه وأن الأقرب هو أن النحو نشأ لفهم القرآن الكريم، وفي هذا السياق يشير الدكتور عبده الراجحي إلى أنه "لا يكاد الحديث عن نشأة النحو العربي يخلو من الحديث عن الأسباب التي كانت وراء هذه النشأة، وتكاد كلها تتركز في قضية "اللحن" الذي رآه القدماء خطراً على العربية وعلى القرآن الكريم. وهو رأي له ما يسنده من روايات التاريخ على ما فيها من تناقض واضطراب. غير أن "اللحن" وحده لا يفسر نشأة النحو وبخاصة علي أول صورة وصل بها إلينا وأعني بها كتاب سيوبه. والأقرب عندي أن النحو - شأن العلوم الإسلامية الأخرى- نشأ "لفهم" القرآن" (١).

ويفرق الدكتور عبده الراجحي بين محاربة اللحن وإرادة الفهم، حيث يقول رحمه الله: "والبون شاسع بين محاربة "اللحن" وإرادة "الفهم"، لأن اللحن ما كان يفضي بهذا النحو" إلى ما أفضي إليه في هذه المرحلة الباكرة من حياته، بل لعله كان حقيقياً أن يقتصر علي وضع ضوابط الصحة والخطأ في كلام العرب. أما "الفهم" فإنه يقصد إلى البحث عن كل ما يفيد في استنتاج النص وفي معرفة ما يؤديه التركيب القرآني علي وجه الخصوص باعتبارها علي ما في العربية من بيان" (٢).

ويذهب الباحث إلى أن العلاقة وطيدة بين محاربة اللحن وفهم النص القرآني، وأنه لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر في تفسير نشأة النحو، حيث إن محاربة اللحن تؤدي إلى ضبط النص وتقويمه، وهذا يعد أول خطوة من خطوات فهم النص فهماً صحيحاً إذ كيف يمكن فهم النص وتحليله واستنباط ما فيه من أحكام، وهو في الأصل معوج غير مضبوط.

وإلى جانب هذا الدافع ظهر دافع آخر مرتبط به وله دور كبير في عظم شأن العلة في درس النحو، وهو التعدد في القراءات القرآنية " فمن الملاحظ أن جميع نحاة البصرة - الذين خلفوا أبا الأسود الدولي - يُسلكون في القراء، فتلميذاه عيسى بن

(١) النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية،

بيروت، ١٩٧٩م، ص ١٠-١١

(٢) المرجع السابق، ص ١١

عمر، وأبو عمرو بن العلاء، وتلميذا عيسى: الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، كل هؤلاء من القراء. ويكثر سيوبه في كتابه من التعرض للقراءات، وكأن ما كان بينهما من خلاقات في الإعراب، هو الذي أضرم الرغبة في نفوس قراء البصرة، لكي يضعوا النحو وأصوله، وقواعده، حتى يتبين القارئ مواقع الكلم في أي الذكر الحكيم من الإعراب المضبوط الدقيق" (١).

وهذا لكلام حسن، فقد أهتم النحاة بأداء النص القرآني اهتماماً كبيراً، وكان ذلك له بالغ الأثر في ظهور التعليل، والدليل على ذلك أن كبري المؤلفات القديمة قد حفلت بالاحتجاج للقراءات مثل كتاب " إعراب القراءات السبع وعللها " لابن خالويه (٢)، وكتاب " الحجّة للقراء السبعة" لأبي علي الفارسي (٣)، و" كتاب السبعة في القراءات " لابن مجاهد (٤) وغيرها.

الرغبة في تعليم اللغة العربية:

لمّا سطع نور الإسلام ودخل الناس في دين الله أفواجا، واختلط العرب بغيرهم من الأجناس والأقوام غير العربية؛ أصبحت الحاجة ملحة -بالنسبة لغير العرب -إلى تعلم لغة الدين الجديد " لفهم كتاب الله وسنة رسوله، ليثبت في نفوسهم ذلك الدين الحنيف ويعرفوا مبادئه وتعاليمه" (٥)، يضاف إلى ذلك، حاجة الأعاجم الملحة " لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلاً مستقيماً، وتُتقن النطق بأساليبها نطقاً سليماً" (٦).

(١) المدارس النحوية، ص ١٨

(٢) وقد حققه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ -

١٩٩٢م، الطبعة الأولى

(٣) وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ -

٢٠٠١م، الطبعة الأولى

(٤) وقد حققه الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت، الطبعة الثالثة

(٥) علم اللغة في الدراسات العربية والغربية قديماً حديثاً، د. عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر

العربي، القاهرة، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م الطبعة الأولى، ص ٩٧

(٦) المدارس النحوية، ص ١٢

وقد كان من الطبيعي أن يسأل طلاب العلم - غير العرب - عن الأسباب الكامنة وراء الظواهر الإعرابية، وغيرها من الظواهر اللغوية، ولا ريب في أن أسئلة الطلاب كانت تثير في أذهان النحاة تساؤلات، كانوا يبحثون لها بدورهم عن إجابات مرضية كفيلة بإشباع فضول الطلاب (١)، "يتخذون منها وسيلة لشرح حكم نحوي، أو تقريره، أو إقناع المتعلمين به، ولا سيما أن المعيار النحوي يستمد شيئاً من قوته الإقناعية من العلل التي تسانده" (٢).

وبذلك نأت الدراسة النحوية عن الوصفية ونحت نحو المعيارية، " فلما انتهى عصر الاستشهاد في القرن الثاني الهجري تحول النحو من طابعه العلمي الذي يقوم على البحث ورصد النتائج إلى الطابع التعليمي الذي يسعى إلى جعل الأمة الإسلامية أمة متجانسة من الناحية اللغوية، وبقدر ما يحسن الطابع الوصفي النحو العلمي يتحتم الطابع المعياري في النحو التعليمي، فليس من المعقول أن يقوم المعلم بالاستقراء واستخلاص النتائج وإنشاء القواعد أمام التلاميذ، وإنما المطلوب منه أن يقول لهم: هذه هي القاعدة (أو المعيار)، وعليكم أن تطبقوا، فالتعليم أساسه الطريقة المعيارية" (٣)، وظهر أثر كل ذلك في أساليب المؤلفين الذين يقولون ما يقوله المعلم: " أعلم يا فتى" (٤).

فالنحاة " لم يتبعوا المنهج الوصفي Descriptive method -أي وصف اللغة والظواهر النحوية كما هي في الواقع دون إدخال شيء عليها أو حذف شيء منها، بل هم اتبعوا في درسه وتعليمهم المنهج المعياري Prescriptive method ذلك المنهج الذي لا يكتفي بوصف الظواهر النحوية، بل يتجاوز ذلك إلى بيان الصحيح

(١) تجديد النحو العربي، د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، بيروت، ١٩٨١،

ص ١٦٠

(٢) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ٥١

(٣) اللغة العربية والحداثة، د. تمام حسان، مجلة فصول، القاهرة، ٩٨٤م، المجلد الرابع، العدد

الثالث، ص ١٣١ - ١٣٢ وأنظر أيضاً: الأصول، ص ٢٨ - ١٦٨

(٤) الأصول، دراسة أبنستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص ١٦٨

الذي يجب أن يقال تبعاً للقواعد العامة، وبيان نواحي النقص والخطأ في غير الصحيح حتى يسلم منها ويطابق الأصول المرعية" (١).

ويرى الدكتور أحمد سليمان ياقوتان اختيار النحاة للمنهج المعياري لم يكن خطأ ولا بعداً عن الصواب، وذلك لأن الدراسة النحوية قد ظهرت ثم نمت وترعرعت لحفظ اللغة وقواعدها من العبث والتوسع الخارج عن نطاق الفصحاء من العرب، ثم إن هذه الدراسات قد قامت بسبب اللحن، لا سيّما اللحن في قراءة القرآن، كتاب الله المنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام، والذي كان المسلمون يقدسونه وما زالوا، فكان الغرض من هذه الدراسات تفادي اللحن عن القرآن الكريم وإبعاده. فأنى للنحاة أن يضبطوا القواعد ويضعوا الأصول ويضيقوا دائرة الضبط والتقييد حتى يُبعدوا اللحن لو أنهم اتبعوا المنهج الوصفي ولم يتبعوا المنهج المعياري؟ أليس هذا المنهج الأخير هو المناسب لهذا الغرض والمناسب أيضاً لتعليم من يريد أن يتعلم؟ (٢)

ونخلص من كلام الدكتور ياقوت أن هناك هدفين رئيسيين دعا إلى الدراسة المعيارية عند النحاة القدماء، وهما: -

الأول: هدف تأصيلي: يرمي إلى صون اللغة من اللحن الذي تطرق إليها بعد دخول عدد كبير من أبناء البلاد المفتوحة الإسلام، حيث اختلط العرب بهؤلاء العجم، ومن ثم تطرق اللحن إليهم، وفي هذا تهديد للغة القرآن التي يجب حمايتها، وهو واجب استمد قدسيته من قدسية القرآن ذاته الذي نزل بلسان عربي مبين.

الثاني: هدف تعليمي: يرمي إلى تعليم هؤلاء العجم الذين دخلوا في الإسلام لغة دينهم، وما كان ذلك ليتم عن طريق دراسة أساسها الوصف دون اعتبار للصواب والخطأ فيما يُقال.

إن هذه المعيارية واضحة جداً - كما يعلم ذلك المشتغلون بالنحو - في كتب النحو المطوّلة التي تأخر تأليفها نوعاً عن فترة البداية فيه، حيث تُذكر القواعد التياستقر أمرها، وتليها الأمثلة والنصوص، ثم الاستدراكات على القاعدة بجزئياتها

(١) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د. أحمد سليمان ياقوت، دار

المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٩٠

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المخالفة، وأيضاً بما يخالفها من نصوص يدور حولها الجدل بالتخريج أو الشك فيها أو تخطئتها بما يطول به نص النحو ويتعقد (١).

الكشف عن حكمة الله في الصيغ وأوضاع الكلام:

" بعد أن استقرأ النحاة الأوائل وجوه اللغة العربية، وجدوا أنها تسير وفق نظام محكم مطرد -إلاماندر- في الإعراب، والبناء، ومراعات العلاقات التركيبية بين أجزاء الكلام، فأمن عامتهم أن ذلك لم يكن إلا لحكمة، أرادها واضع اللغة، وسر مُغَيَّب سَيَّر وفقه الأوضاع المباني " (٢)، " ألا ترى إلى إطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروف الجر، والنصب بحروفه ....، فهل يحسن بذئ لبأن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتوارد اتجه! " (٣).

وقد أوضح كمال الدين على بن مسعود الفرغاني أنه " إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقفة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة، ولا مُتَسَمَّحٌ فيها. وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومُتَمَحَّلَةٌ، واستدلّاهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود، لا الوجود تابعاً لها، فبِمَعَزَلٍ عن الحق. وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداء؛ بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولا بُدَّ فيها من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة، والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا كلها أو بعضها من وَضَعٍ واضح حكيم -جَلَّ وتعالى - تطلبنا بها وجه الحكمة لتلك الحال من بين أخواتها " (٤).

(١) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي، د. محمد عيد، بحث منشور بالكتاب التذكاري

للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم، سنة ١٩٩٣، ص ٣٤٩

(٢) نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٩٦ - ٩٧

(٣) الخصائص، ٢٣٩/١

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو، ٢٤٩ - ٢٥١

" وربما ترتبط هذه الفكرة بفكرة المفوضين في اللغة الذين يرون أنها بصيغها ونظمها من وضع الله -جلّ وعلا- وأنه قد حبا بها العرب، لأن نفوسهم قابلة لها، مُحسّنة لقوة الصنعة فيها، وعلى النحاة أن يبحثوا عن حكمة الله فيها، فكان التعليل!!" (١-).

وقد انتقد الدكتور مازن المبارك ما ذهب إليه الفرغاني بالتوقيف في اللغة، حيث يقول: " أفإن كان صاحب المستوفي يقول بالتوقيف في اللغة أفيقول بذلك في كل ما يتصل باللغة وأوضاعها من نحو وعلل؟ ثم إن كانت اللغة هيالتوقيفية، وهيالتي نستعملها على وجه الاقتداء والاتباع، أفلسنا نحن الذين تطلبنا وجه الحكمة المخصصة لحال من أحوال تلك اللغة - كما يقول -؟ وما يمنع، ما دمنا نحن الباحثين عن العلة، والذاكرين لها، أن نأتي منها بالمدخول والمتسمّح فيه وما ليس في غاية الوثاقّة؟؟. والحق أن قول صاحب المستوفي في العلة قول عام أولاً، ولا دليل معه ثانياً. وحاشا أن ننسب للعقريين الذين تجلّت عقريتهم في لغتهم كثيراً مما اختلق النحاة من العلل، فكيف بالنسبة إلى الواضع الحكيم جلّ وعلا. وأن الدفاع عن علل النحو لا يكون بتغيير أصلها، أو إيجاد نسب جديد لها، أو تقريبها من ظلال الواضع الحكيم، فهي من صنعنا نحن البشر، وهي بنت البحث والنظر، وبنت الاستنباط العقلي" (٢-).

والحق أن " مسألة الواضع مسألة أحسن النحاة التعامل معها، عندما تجنّب معظمهم التعمق في بحثها" (٣-)؛ لأنها كما قال فندريس: " ليست من مسائل علم اللغة" (٤-)؛ وليس إلى قطع الرأي فيها سبيل فيما يغلب على الظن، والبحث فيها كثير الونى قليل الجنى؛ لهذا كان النحاة غالباً يرسلون الخلاف فيها، ويمضون إلى مبتغاهم في التقعيد، والتحليل والتعليل(٥-).

(١) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد،

عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م، الطبعة الرابعة، ص ١٢٤

(٢) النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ص ٨٧، ٨٨

(٣) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ٩٧

(٤) اللغة، فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، تقديم: فاطمة خليل، المركز

القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٩

(٥) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ٩٧

## الكشف عن الحكمة فيما قالته العرب:

لقد سيطر على فريق من نحائنا القدماء " نوع من الإحساس العميق باحترام اللغة، يكاد يقرب من درجة القداسة "(١)؛ " لأنها أعدت من الأزل فلکاً دائراً للنيرين الأرضيين العظیمين: كتاب الله، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن ثم كانت فيها قوة عجيبة عن الاستهواء، كأنها أخذة من السحر، لا يملك معها البليغ أن يأخذ أو يدع "(٢).

يقول ابن جنى: " إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرهاف، والرقّة، ما يملك على جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة (٣) السحر "(٤)، " والدقة في تركيب اللغة دليل على دقة الملكات في أهلها، وعمقها هو عمق الروح، ودليل الحسن على ميل الأمة إلى التفكير والبحث في الأسباب والعلل "(٥).

ولقد وقر في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون، وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون، وإذا كانت العرب تعرف العلل فلا بد أن تكون أمة حكيمة، ومن ثم يصبح الكشف عن العلة نوعاً من بيان حكمة العرب (٦)، وقد ترسخ هذا التصور منذ بواكير الفكر النحوي، نراه في أوضح صورة في نص الخليل بن أحمد الذي أورده الزجاجي في كتابه الإيضاح: " إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عله، وإن لم يُنقل ذلك عنها،

(١) أصول التفكير النحوي، د. على أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،

٢٠٠٦، الطبعة الأولى، ص ١٤٩

(٢) تحت راية القرآن، المعركة بين القديم والجديد، لمصطفى صادق الرافعي، راجعة: د. درويش

الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص ٢٦

(٣) الغلوة: وهي رمية سهم أبعد ما يقدر عليه، ينظر المصباح المنير، ص ٤٥٢، ومقصد ابن جنى

أنها بلغت - أو كادت - غاية السحر

(٤) الخصائص، ٤٨ / ١

(٥) وحي القلم، لمصطفى صادق الرافعي، ضبطه: محمد سعيد العريان، مطبعة الاستقامة،

١٣٦٠هـ - ١٩٤١م، الطبعة الأولى، ٣/٣٦

(٦) الأصول " دراسة إستمولوجية "، ص ١٦١ - ١٦٢

واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمتت. وإن تكن هناك علة له في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجبية النظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيتها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، و لسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فان سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها" (١-).

فقد لاحظ الخليل أن لكلام العرب نظاماً يسير على قواعد محكمة، وهذا النظام الذى أشبهه بالبناء المحكم ينم عن أن وراءه حكمة وقصداً، ويدعو عقل الناظر في تجلياته إلي البحث عن ذلك النظام الخفي من حيث حقيقته، الجلي من حيث تجلياته ومظاهره، ومن ثمّ راح يتلمس العلل لذلك الكلام متوخياً وجه الحكمة والصواب، " غير أن النحاة - كما يبدو من كلام الخليل - كانوا يرون أن ما قام في نفوس العرب شيء وأن ما جاءوا به شئاً آخر، فالذي قام في نفوس العرب سليقة وملكة، والذي جاء به النحاة تجريد وصنعة ومحاولة وصف لهذه السليقة والملكة" (٢-).

وبصرف النظر عن هذا الاختلاف بين ما هو في نفوس الناطقين وعقولهم، وما يصل إليه النحاة، فإن التصور الذي لاخلاف عليه، والذي ينطق به نص الخليل السابق هو أن اللغة خاضعة لنظام مُحكم فريد، يستحث عقول النحاة للكشف عن أسرارها. وقد سار سيبويه علي نهج شيخه الخليل وتابعه في القول بأن كل ظاهرة من ظواهر العربية وُضعت لحكمة، وذلك حيث يقول: " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" (٣-).

(١) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ١٩٧٣م - ١٣٩٣ هـ، الطبعة الثانية، ص ٦٦

(٢) الأصول، دراسة إيسنيمولوجية، ص ١٦١

(٣) الكتاب، لسبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ١/٣٢



وقد جعل ابن جني هذه العبارة أصلاً من أصول الكشف عن وجوه الحكمة فيما قالته العرب، حيث يقول معلقاً على هذه العبارة: " وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكروهوا عليه؛ نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه" (١).

ويري ابن جني أن العرب كانوا يحسون بقوة طباعهم بالعلل التي يعلل بها النحاة ما يستنبطونه من أحكام كلامهم، وأنهم يريدون ذلك ويقصدونه، وكذلك جاءت أوضاع كلامهم على ما تقتضيه الحكمة، وعقد لذلك باباً سماه " باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها" (٢)، يقول فيه: " اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسكة وعِصمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندّعيه علي العرب. من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا. وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلفت ما تكلفته: من استمرارها على وثيرة واحدة، وتقرئها منهجاً واحداً، تراعيه وتلاحظه، وتحتمل لذلك مشاققه وكلفه، وتعنتر من تقصير إن جرى وقتاً منها في شيء منه" (٣).

ويقول ابن جني في موضع آخر " والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسنا، وأرادوا (وقصدوا) ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان: أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا. فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب أو وجوهها، وتضطّر إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئاً أو استتقاله وتقبُّله أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه، والرضا به، أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس" (٤).

ويري ابن جني أن العرب " قد يلاحظون بالمنة والطباع، ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع" (٥)، ويسوق في خصائصه كثيراً من الوقائع التي تؤكد ذلك، من

(٢) الخصائص، ١/٥٤-٥٥

(٣) المصدر السابق، ١/٢٣٨-٢٥٢

(٤) المصدر السابق، ١/٢٣٨-٢٣٩

(١) المصدر السابق، ١/٢٤٦

(٢) المصدر السابق، ٣/٢٧٩

ذلك علي سبيل المثال قوله: " وسألت يوماً أبا عبد الله بن العسّاف العقيلي الجوثي، التميمي - تميم جوثة - فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال أقول: ضربت أخاك. فأدركته على الرفع، فأبي، وقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك، فرفع. فقلت: ألسنت زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيش هذا! اختلفت جهتا الكلام "(١)، ثم يُعقّب ابن جني على ذلك بقوله: " فهل هذا إلا أدل شيء علي تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب، عن ميزة، وعلى بصيرة "(٢).

ويذهب في موضع آخر: " وسألته (٣) يوماً فقلت له: كيف تجمع (دُكَّاناً)؟ فقال: دكاكين، قلت: فسرحاناً؟ قال: سراحين، قلت: ففُقرطاناً؟ قال: قراطين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون. فقلته: هلأ قلت أيضاً عثمانين؟ قال: أيش عثمانين! رأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبداً "(٤).

وترى الدكتورة نهاد يوسف فليحاً ما أجاب به الأعرابي وغيره ابن جني ليس في حقيقة الأمر من التعليل في شيء وهما مما يستطيع أن يقوم به أيّ عامي: فلو سألنا اليوم عامياً: كيف تقول: حَمَامٌ وَحَمَامٌ وَحَمَامٌ؟ لقال: حمامات، فنقول نجّار ونجّار ونجّار، فيقول: نجّارة، فإذا سألناه: هلأ قلت: نجّارات، لأجاب شنو نجّارات" هذا مو مثل هذا" فإذا ألحنا عليه في إيداء الحُجّة لقال لنا في ضيق لا يخفي: " هذا كلامي"(٥)، وهذا في حقيقته شكل من أشكال الكفاية اللغوية عند جميع البشر.

ونود أن نشير إلى أن ابن جني قد اتبع منهج السابقين في أن كل ظاهرة ينبغي أن تكون لها حكمة ترمي إليها، فراح يدعو بصراحة إلى الاجتهاد في التعليل والبحث عن

(٣) المصدر السابق، ١/٧٧

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها

(٥) يقصد أبا عبد الله محمد بن العسّاف العقيلي

(٦) الخصائص، ١/٢٤٣

(١) العلة النحوية بين النظرية و التطبيق، للدكتورة نهاد يوسف فليح، مجلة آداب المستنصرية، بغداد

١٤٠٦هـ -- ١٩٨٦م، العدد ١٤، ص ١٧١

وجوه الحكمة عند استقراء الظاهرة اللغوية، حيث يقول: " فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره" (١-).  
 ولا شك أن الاجتهاد المتزايد في البحث عن العلل قد أدّى إلى نشأة ما يسمى بالعلل الجدلية النظرية، التي يقول فيها الزجاجي: " وأما العلل الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابته هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال؟ أم المتراخية أم المنقضية بلا مهمل؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب زيداً عمرو؟ وهلّا شبهتموها بما قدّم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثانٍ؟ فأى علة دعنتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وأي قياس أطرد لكم في ذلك...، وكل شيء اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر" (٢-).

إحكام القواعد وتوثيق أصول صناعة الإعراب:

بعد أن استقرت القواعد النحوية شرع النحاة ينقبون في متون اللغة لتوضيح قواعدها وتثبيتها في الأذهان، وتوثيق أصول صناعة الإعراب، وفي تلك الأثناء وجدوا أن هناك بعض الظواهر لا تسير وفقاً للنظام المطرد الذي قد استقر في وجدانهم، وبالتالي يؤدي ذلك إلى الاضطراب والخلل بالقاعدة النحوية الموضوعية، ومن ثمّ فقد ذهبوا يدافعون عن قواعدهم فحصنوها بسياج منيع من التعليل لإحكام الأصل وتقريره في أي ظاهرة من الظواهر، ولتفسير الشاذ عن ذلك النظام المطرد، وذلك لدفع الخلل والاضطراب بالقاعدة.

ويري كثير من النحاة القدماء أن الشاذ عن القاعدة لا يُخرج الأصل عن بابه، وهذا واضح في تعليلاتهم، حيث يقول الزجاجي: " أن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه، ثم يخرج منه بعضه لعله تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، بل يخرج منه ما خرج بعلة، ويبقى الثاني علي حاله" (٣-).

(٢) الخصائص، ١/١٩١

(٣) الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤-٦٥

(١) المصدر السابق، ص ٥١

ويقول الزجاجي في موضع آخر: " وقد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه، ونحوً يطرد فيه، ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ...، وذلك موجود في سائر العلوم، حتى في علم الديانات، كما يقال بالإطلاق: " الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء " ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها، وكما يقال: " من سرق من حرز قطع " وقد نجد أن القطع ساقطاً عن بعضهم، ولهذا نظائر كثيرة " (١).

ويذهب أبو بكر بن السراج إلي ذلك، حيث يقول: " واعلم: أنه ربما شد الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا أطرده في جميع الباب لم يُعَنَ بالحرف الذي يشذ منه، فلا يُطرده في نظائره وهذا يستعمل من العلوم، ولو اعترض بالشاذ علي القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتي وجدت حرفاً مخالفاً شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ، فإن كان سُمِعَ ممن ترضي عربيته فلا بد من أن يكون حاول به مذهباً ونحواً من الوجوه أو استهواه أمرٌ غلظه " (٢).

وقد بالغ بعض النحاة في الدفاع عن قواعدهم حيث كانوا لا يضعون حكماً حتى يجدوا له مسوغاً عقلياً، ولا يسوغون قاعدة حتى يجعلوها ترتكز على دعائم مبنية علي العقل والمنطق، وفي حالة الشذوذ عن القاعدة حكموا علي العرب بالغلط، وردوا من كلامهم ما لا يتمشى مع قواعدهم وتعليقاتهم، وبذلك أصبحت العلة هي المعول عليه في إحكام القاعدة، فكل ما خضع لسلطانها كان مقبولاً، وكل ما خالفها طرد من حظيرة القبول أو تسلط عليه سيف التأويل أو دخل في نطاق الشذوذ أو الضرورة.

تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي:

تعد قضية تأثر النحو بالمنطق الأرسطي من أهم القضايا التي لاقت جدلاً كبيراً بين النحاة المحدثين، فقد وقفوا إزاءها ما بين مؤيد لهذا التأثير ورافض له، وأري أن النحاة الذين رفضوا هذا التأثير جاء ذلك من منطلق تعصبهم للعربية، ورداً علي الشعبية، فتأثر النحو في موضوعه وأسلوبه بالمنطق حقيقة واقعة ظهر أثرها واضحاً

(٢) المصدر السابق، ص ٧٢-٧٣

(٣) الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م، الطبعة الأولى، ١/٥٦-٥٧.

في النحو العربي بجميع مجالاته، وفي جميع مدارسه، وفي جميع المراحل التاريخية التي مر بها، بدرجات متفاوتة. وقد تباينت آراء النحاة المحدثين في البداية الحقيقية لتأثر النحو بالمنطق، ويمكن حصر هذه الآراء في اتجاهين: -

أحدهما: يري أن ذلك قد حدث مبكراً مع بدايات علم النحو (١).  
والآخر: يري أن ذلك قد حدث في مرحلة متأخرة بعد عصر الترجمة، وشيوع الاهتمام بعلوم المنطق والكلام، وأنه قد حدث بشكل تدريجي (٢).  
ويظهر أثر المنطق الأرسطي في النحو العربي واضحاً في مجالات عدة أبرزها:

### أولاً: المنهج العام:

يبرز التأثير المنطقي في المنهج النحوي بوضوح من خلال المقولات العشر وهي (الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والمثك والفاعلية والقابلية)، وقد كان لهذه المقولات أكبر الأثر في تشكيل المنهج الذي حكم التفكير النحوي، حيث ظهر أثرها في طرق تحليل الكلمات والجمل، والتقسيمات الزمنية للأفعال، وفكرة تقدير الحركات، وقضية المحل الإعرابي، ومواقع الكلمات في الجمل، وفكرة العامل (٣).

---

(١) ينظر: بحث (منطق أرسطو والنحو العربي) د-ابراهيم بيومي مذكور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٤٨-١٩٤٩، العدد السابع، ص ٢٣٨-٢٤٦، وقد نُشر هذا البحث في سلسلة (اقرأ) في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١، العدد ٣٣٧، ص ٤١-٥٣.

(٢) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص ٦١-١٠٥، وينظر: الأصول، ص ٥٢-٥٣، وعلم اللغة في الدراسات العربية والغربية قديماً وحديثاً، ص ٤٠٩-٤٤٣، والبحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨، الطبعة السادسة، ص ٣٥٠-٣٥٢، ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ١٧٢، وتقويم الفكر النحوي، ص ٩٢-١٤٩.

(١) راجع أمثلة علي أثر كل مقولة في المنهج النحوي في كتاب (مناهج البحث في اللغة) د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٨-٢٣.

وقد برز التأثير المنطقي أيضاً في طرق البحث والاستدلال، كما برز أيضاً من خلال التناول الذهني للغة القائم على التصور العقلي لها.

### ثانياً: الأبواب والمسائل والقضايا:

وقد ظهر هذا في: -

الحدود والتعريفات: فقد حاول النحاة أن يقدموا لأبواب النحو بحدود صورية تعتمد على تعريف النوع بالجنس والفصل، أو رسوم تعرفه بالجنس والخاصة على نحو ما يفرض المنطق الصوري من شروط لبناء التعريفات (١).

المصطلحات: لقد استعملت مصطلحات المنطق في عرض المسائل النحوية وتقسيماتها (٢).

طرد الأحكام: وهي خاصية من خصائص الحكم الفلسفي، حيث يتم طرد الحكم اعتماداً على نوع من الاتساق النظري بين بعض الظواهر بصرف النظر عن الوجود الواقعي لهذا الاتساق، كقولهم: الإعراب أصل في الأسماء رغم وجود أسماء مبنية (٣).

طرق النقض والنفي والإثبات.

التقسيمات العقلية التي ظهرت في عرض مسائل النحو (٤).

الأقيسة والعلل والعوامل.

وتعد العلة عنصراً أساسياً في المنهج الأرسطي لأنها ترتبط بالمعرفة عموماً؛ فالشيء يتكون عنده من (صورة) ومن (مبدأ) فإن (الصورة) هي (العلة) الأولى، وذلك لأن (الروح) هي صورة (الجسد) و(العقل) هو جزء الروح، وهو الذي يعقل به الإنسان، ويصل إلى المعرفة؛ وعلى ذلك فإن (المعني) سابق على الشيء (٥)، " فالمعرفة إذن

(٢) الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص ٥٢-٥٣

(٣) المرجع السابق، ص ٥٣

(٤) تقويم الفكر النحوي، ص ١٥٢-١٥٣

(٥) الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص ٥٣

(١) النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص ٧٧-٧٨

تعتمد على العلة ومعنى ذلك أن لكل شيء علته.والعلة تقتضي البرهان في المعرفة العلمية إلا التعريف بجوهره يقضي تقديم معناه أو علة وجوده "(١-).  
غير أننا لا ينبغي أن نغفل عن أن هذه (العلة) التي ترتبط (بالمعرفة) إنما تدرج في السياق العام للنظرية الأرسطية، وهي نظرية تبحث في (الصورة) وليس في (المادة)، لأن الانطباعات الحسية لا تدخل في مجال المعرفة، ومن ثمّ فهي ليست داخلية في المنطق. إن التجربة العقلية، هي أساس المنطق، ولما كانت الكلمات المنطوقة رموزاً للتجربة العقلية، والكلمات رموزاً للنطق، ولما كان الناس جميعاً لا يكتبون كتابة واحدة، فإنهم أيضاً لا ينطقون أصواتاً واحدة، ولكن التجارب العقلية واحدة عندنا جميعاً، ومن ثمّ فهي مقصد المنطق، والتعليل إنما يدور في مجالها (٢).  
" هذا هو أصل (العلة) في الفكر الأرسطي، وقد فصل الحديث عن أنواعها حين جعلها أربع علل: مادية وصورية وفاعلية وغائية، وقال إن العلة المادية هي التي يجاب بها عن: ما الشيء؟ والصورية عن: كيف؟ والفاعلية عن: من فعل الشيء؟ والغائية عن: لم؟"(٣)، " والاستدلال بهذه العلل ينتج برهاناً صادقاً إذا اعتمد على مقدمات يقينية مؤدية للعلم، أما إذا اعتمد على مقدمات ظنية، فإنه يؤدي لما يسمى بالأغاليط أو السفسطة "(٤).

" ولقد استمد أرسطو فكرة التفسير بالعلل الأربع من بحوثه في علم الحياة. فهو ينظر إلى التفسير الغائي على أنه قوام عمل عالم الحياة وهو تفسير التركيب المادي على أساس وظيفته. فالطبيعة -هي الصانع الكامل (حسب رأيه طبعاً) - لا تفعل شيئاً عبثاً. وهنا يظهر جوهر مبدأ العلة عند أرسطو باعتباره دليلاً واضحاً على الحكمة من وجود الموجودات؛ فلا شيء يحدث عشوائياً في الطبيعة؛ لأن الطبيعة نظام مُحكم

(٢) دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، ص ٥٧-٥٨

(٣) النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص ٧٩

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها

(٥) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص ١١٣

يقوم على العلل الضرورية أو المنطقية، وما على العالم إلا استخراج هذه العلل الموجودة بالفعل " (١).

وقد تردد صدي فكرة العلة عند أرسطو في الفكر النحوي، وخاصة العلة الغائية التي تهدف إلى توضيح السبب الذي يكمن وراء أية ظاهرة، وتجب عن السؤال (لماذا)، ومن الأمثلة على ذلك: -

يقول العكبري في التعليل لكون اسم (لا) إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف يُعرب ولا يُبنى كالمفرد: " واتفقوا على أن النكرة المضافة كقولك: (لا غلام رجل عندنا)، وفي المشابه للمضاف كقولك: (لا خيراً من زيد عندنا) معرب، وإنما خالف هذا الاسم النكرة المفردة لثلاثة أوجه:

أحدها: أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وهما في اللفظ اسمان، فلو بنيت الاسم الأول مع (لا) لكان لعله التركيب، فتصير ثلاثة أشياء كشيء واحد.

والثاني: أن المضاف إليه، واقع موقع التنوين، وكما أن التنوين لا يكون بعد حركة البناء كذلك المضاف إليه.

والثالث: أن المضاف عامل في المضاف إليه، وقد أُلف من كل مبنياً أضيف إلى مفرد أعرب " (٢).

يقول ابن يعيش في الاسم المعرب: "وقدم الكلام على المعرب قبل الإعراب وإن كان المعرب مشتقاً من الإعراب والمشتق منه قبل المشتق وذلك من قبل أنه لما كان من المعرب يقوم بنفسه من غير إعراب والإعراب لا يقوم بنفسه صار المعرب كالمحل له والإعراب كالعرض فيه فكما يلزم تقديم المحل على الحال كذلك يلزم تقديم المعرب على الإعراب " (٣).

(١) العلة بين المناطق والنحاة، د-محيي الدين محاسب، مقاربات في اللغة والادب، كتاب تذكاري

بمناسبة العيد الذهبي لجامعة الملك سعود، جمعية اللهجات والتراث الشعبي بجامعة الملك سعود،

الرياض، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص ١٦٦.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر،

دمشق، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، الطبعة الأولى، ١/٢٣١-٢٣٢.

(١) شرح المفصل، ١/٤٩



" فالمقدمات التي وردت في هذا التعليق من أن: المُعرب مشتق من الإعراب- والمشتق منه قبل المشتق -والمعرب يقوم بنفسه والإعراب لا يقوم بنفسه - هذه كلها مقدمات كاذبة. فالأولي تتعلق بلفظ المُعرب والإعراب ومالها والأسماء المُعربة ومظاهر الإعراب !! والثانية يختلف فيها علماء النحو، ولا تؤيدها طبيعة اللغات، والثالثة ترتبت على خطأ في فهم الحركات-بأنها توابع-من ناحية، وتعميم الحُكم على ما يُعرب بالحروف من ناحية أخرى.فهذا التعليق يمكن أن يطلق عليه (تعليق السفسطة) ومثله في النحو كثير " (١-).

ولم تكتف العلة الغائية بالتغلغل في جميع أبواب النحو بل أمتدت لتشمل:  
 ما لم يقله العرب، ولم يرد عنهم من ظواهر: كتعليق امتناع الأفعال عن الخفض وامتناع الأسماء من الجزم(٢).  
 ما لا يتوقف عليه حكم إعرابي: كتعليق اختيار (الباء) دون غيرها من حروف الجر لتأكيد خبر (ليس) بها(٣).  
 ما ليس موجوداً في الظاهرة النحوية: كتعليق عدم جواز تقديم المرفوع في باب إن وأخواتها(٤).  
 ما يجوز من أحكام وضعها النحاة أنفسهم: كتعليق عمل الابتداء الرفع(٥).  
 ما لا يجوز من أحكام وضعوها في مواضع معينة: كتعليق عدم جواز كون الجملة فاعلاً(٦).  
 وكذلك تعليق قضايا أقرب ما تكون إلى فلسفة النحو كالتعليقات المتعلقة برتبة الاسم والفعل والحرف من حيث أيهما أسبق في المرتبة والتقدم، وكذلك الأفعال الماضي والحال والمستقبل(١).

(٢) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص ١١٤.

(٣) الإيضاح في علل النحو، ص ١٠٢-١٠٣.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب، ١/١٧٣.

(٥) المصدر السابق، ١/٢٠٩.

(٦) المصدر السابق، ١/١٣٠.

(٧) المصدر السابق، ١/١٥٢.

ومن الجدير بالذكر أن العلة النحوية في عهد الخليل بن أحمد بعيدة كل البعد عن التأثر بالمنطق، " فكل ما يقال عن تأثر النحو في عهد الخليل بمنطق أرسطو متأثراً مباشراً في المنهج والموضوع.... إيغال في الحدس وتمسك بأهداب الفروض " (٢).

ويري الدكتور علي النجدي ناصفان سيبويه كان " يستمد تعليلاته للمسائل التي يعرضها، والآراء التي يراها من كل ما يمكن أن تستمد منه التعليلات، إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم، فهذه وتلك مما لم يكن بلغ أشده بعد، فيكون له في النحو أثر، وفي تفكير النحويين عمل على نحو ما كان له بعد ذلك في شتى الأجيال والعصور " (٣).

ومما سبق يتضح لنا أن العلة النحوية قد نشأت في البداية بعيدة عن مؤثرات منطقية، ثم بعد ذلك أخذت تتطور شيئاً فشيئاً من جراء التأثر بالمنطق الأرسطي وعلمي الكلام والأصول، وفي هذا السياق يقول الدكتور عبده راجحي: " إن التعليل يشكل أصلاً أساسياً من أصول البحث النحوي عند الأوائل وبخاصة عند الخليل وسيبويه. ومن بعدهما أخذ هذا المنهج يتطور شيئاً فشيئاً متصلاً بالتعليل الأرسطي من ناحية وبالتعليل الكلامي والفقهي من ناحية أخرى حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي، وجعل النحاة يقصدون إلي التأليف في العلل النحوية تأليفاً خاصاً " (٤).

ويغلب على الظن أن العلة النحوية قد تأثرت بالمنطق الأرسطي بعد حركة الترجمة وخاصة في القرن الرابع الهجري، فهو القرن الذي سجل طغيان الفلسفة والمنطق على الدراسة اللغوية، وفي هذا القرن احتلت العلة مكانة واضحة في عالم التأليف،

(١) الإيضاح في علل النحو، ص ٨٢-٨٦

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ص ٧٤.

(٣) سيبويه إمام النحاة، د- علي النجدي ناصف، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧ م، الطبعة الثانية، ص ١٦٨-١٦٩

(٤) النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص ٨٣

فكثرت فيها المصنفات، وأُفردت لها الكتب، وتناولها الحديث النظري المجرد " (١)، " و بمرور الزمن تحول التعليل إلى صناعة فكرية رائعة " (٢).  
وصفوة القول: إن علماء النحو الأوائل بدأوا في تعاملهم مع اللغة بالطريقة الوصفية ثم ما لبثوا أن غيروا نهجهم بصورة سريعة إلى المنهج المعياري الذي ساد من بعد ذلك، ويبدو أن المرحلة الوصفية الأولى كانت تتزامن مع مرحلة جمع شوارد اللغة كما كان ينطقها الأعراب الفصحاء، وهي المرحلة التي لم يشهد فيها التأثر بالمنطق الأرسطي، وحينما ازداد التأثر بالمنطق الأرسطي بفعل حركة الترجمة بدأت المباحث النحوية تلتزم منهجاً معيارياً اتسم بالسير على مبادئ أرسطو.

---

(١) النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ص ٩٨

(٢) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص ١١٨

## مكتبة البحث

## أولاً: المصادر والمراجع:

## القرآن الكريم

كتاب العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠م .

لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، د.ت.

الصاحح، للجوهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، الطبعة الأولى.

أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: فريد نعيم وشوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

كتاب التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، د.ت.

المصباح المنير، للفيومي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، د.ت، الطبعة الثانية.

القاموس المحيط، للفيروز أبادي، دار الجيل، بيروت، د.ت.

التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة أستومولوجية، د. جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة، الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

تسهيل الوصول إلي علم الوصول، محمد بن عبد الرحمن عيد المحلاوي، مطبعة مصطفى الباب الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٤١هـ.

تعليل الأحكام، د. محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

مباحث العلة عند الأصوليين، د. عبد الحكيم السعدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٠م، الطبعة الثانية.

كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، الطبعة الأولى.

المواقف، عضد الدين الإيجي، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د.ت .

شرح مطالع الأنظار على متن طوالع الانوار، للأصفهاني، المطبعة الخيرية، ١٣٢٣هـ، الطبعة الأولى.

الحدود في النحو، للرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان(الأردن)، ١٩٨٤م، الطبعة الأولى.

الأصول، دراسة أستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين عند البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٨٠هـ-١٩٦٥م، الطبعة الرابعة.

النحو العربي-علة النحوية: نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٤م-١٣٩٣هـ، الطبعة الثالثة.

الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، الطبعة الرابعة.

أصول النحو العربي، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشاف معجمي ، د. ماهر النواجي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.

أصول النحو العربي، د. محمد خان، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، ٢٠١٢م .

أصول النحو العربي، د. محمد خير الطواني، افريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١١م، الطبعة الثانية.

نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس الملح، دار الشروق، عمان (الأردن)، ٢٠٠٠، الطبعة الأولى.

قواطع الأدلة في الأصول، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي السمعاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٩م، الطبعة الأولى.

الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، د.ت.

الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

شرح المفصل، لابن يعيش، صححه وعلق عليه : حواشي نفيسه، المطبعة المنيرية، القاهرة ، د.ت.

الجنّي الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، الطبعة الأولى.

الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه: د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، د.ت، الطبعة الأولى.

دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، د. السعيد شنوقة، عالم الكتب، القاهرة، ٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، الطبعة الأولى.

أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، د. بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ١٩٩٩م، الطبعة الأولى.

فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٤١٥هـ - ١٩٩٤م، الطبعة الثالثة.

المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت، الطبعة الثامنة.

تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥م.

اللغة والنحو، د. حسن عون، مطبعة رويال، الإسكندرية، ١٩٥٢م، الطبعة الأولى.

العربية وعلم اللغة البنيوي، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦م.

النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

إعراب القراءات السبع وعللها، لأبن خالويه، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٤١٣هـ - ١٩٩٢م، الطبعة الأولى.

الحُجَّة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م، الطبعة الأولى.

كتاب السبعة في القراءات، لأبن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت، الطبعة الثالثة.

علم اللغة في الدراسات العربية والغربية قديماً حديثاً، د. عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م، الطبعة الأولى.

تجديد النحو العربي، د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، بيروت، ١٩٨١م.

ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣م.

أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.

اللغة، فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلى، ومحمد القصاص، تقديم: فاطمة خليل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤م.

أصول التفكير النحوي، د. على أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، الطبعة الأولى.

تحت راية القرآن، المعركة بين القديم والجديد، لمصطفى صادق الرافعي، راجعة: د. درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

وحي القلم، لمصطفى صادق الرافعي، ضبطه: محمد سعيد العريان، مطبعة الاستقامة، ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١م، الطبعة الأولى .



الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ١٩٧٣م - ١٣٩٣ هـ، الطبعة الثانية.

الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

الأصول في النحو لأبن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م. الطبعة الأولى.

البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨، الطبعة السادسة.

مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م.

اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليحات، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م، الطبعة الأولى.

الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

سيبويه إمام النحاة، د-علي النجدي ناصف، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م، الطبعة الثانية.

## ثانياً الرسائل الجامعية:

١. ابن الأنباري وجهوده في النحو، جميل ابراهيم علوش، (رسالة دكتوراه)، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٧٧م

٢. شواهد الشعر في النحو العربي من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، شكفته نسرین بنت قاضي قمر الدين، (دكتوراه الجامعة الإسلامية العالمية)، أسلام آباد، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٨م

## ثالثاً: المجالات والدوريات

١. تأثير درس اللغوي الحديث في النحو العربي، د. محمد عيد، بحث منشور بالكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم، سنة ١٩٩٣، الطبعة الرابعة.
٢. كتاب علل النحو لابن الوراق، د. عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، العدد ١٢٠
٣. العلة بين المناطق والنحاة، د-محيي الدين محسب، مقاربات في اللغة والادب، كتاب تذكاري بمناسبة العيد الذهبي لجامعة الملك سعود، جمعية اللهجات والتراث الشعبي بجامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
٤. العلة النحوية بين النظرية و التطبيق، للدكتورة نهاد يوسف فليح، مجلة آداب المستنصرية، بغداد ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
٥. اللغة العربية والحداثة، د. تمام حسان، مجلة فصول، القاهرة، ١٩٨٤م، المجلد الرابع، العدد الثالث
٦. المكونات التركيبية والدلالية لظاهرة التعليل في العربية، د. طه محمد الجندي، مجلة كلية دار العلوم، العدد ٢٧
٧. منطق أرسطو والنحو العربي، د. ابراهيم بيومي مذكور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٤٨-١٩٤٩م، العدد السابع، وقد نُشر هذا البحث في سلسلة (اقرأ) في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١، العدد ٣٣٧